وحدة التحقيق الخاصة

Special Investigation Unit

إحصائية أعمال وحدة التحقيق الخاصة

٢٠٢١

كلمة رئيس الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد كامل انقضى على إنشاء وحدة التحقيق الخاصة، الجهة القضائية التي اكتمل بها نصاب الآليات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية، فالوحدة أصبحت بفضل من الله نموذجاً فريداً يُحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، سواءً من حيث طبيعتها القضائية المستقلة ضمن النظام القضائي بالمملكة، أو اختصاصاتها القانونية الفريدة، أو ما أضيف إلي هيكلها الداخلي من شعب متخصصة، وما استحدث لها من إجراءات خاصة تعزز مهمتها؛ ضَمِنَت فيها النزاهة والشفافية والحزم في مواجهة كافة التجاوزات القانونية والحقوقية التي بسطت يدها عليها، بتطبيق دقيق للمبادئ الدولية للتقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، حتى باتت درع حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية.
وها هي اليوم وعلى منهج الشفافية والتزاماً به، تبادر وحدة التحقيق الخاصة بنشر تقريرها السنوي مشتملاً على إحصائية لأعمالها خلال عام ٢٠٢١، بغية اطلاع الكافة على إجراءاتها القضائية والتدريبية والتنظيمية خلال ذلك العام.

ختاماً، انتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لزملائي أعضاء الوحدة والسادة الخبراء العاملين بشعبها التخصصية، وكذلك طاقم العمل الإداري المعاون لما بذلوه ويبذلونه من جهدٍ مضنٍ في تحقيق رسالة الوحدة، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل الجهات الوطنية المتعاونة مع الوحدة، والأجهزة النظيرة، والمنظمات والمؤسسات الدولية التي ساندتنا وقدمت لنا خبراتها في مجال اختصاص الوحدة، ولا يفوتني بحال أن أتقدم باسمي ونيابةً عن جميع أعضاء ومنتسبي وحدة التحقيق الخاصة إلى سعادة النائب العام

الدكتور علي بن فضل البوعينين، بأسمى آيات التقدير والشكر على ما قدمه للوحدة من مساندة ودعم مشهود كان سبباً في اجتياز التحديات وترسيخ منظومة العمل.

سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

محمد خالد الهزاع
القائم بأعمال المحامي العام
رئيس وحدة التحقيق الخاصة

المحتويات

كلمة رئيس الوحدة ٢-٣
نبذة عن وحدة التحقيق الخاصة ٥-١١
القسم الأول: الشكاوى الواردة لوحدة التحقيق الخاصة خلال عام ٢٠٢١ ..... ١٢
أولاً: مجموع الشكاوى الواردة للوحدة خلال عام ٢٠٢١ ..... ١٣
ثانياً: تصنيف الشكاوى ١٣
ثالثاً: جنسيات الشاكين ١٤
رابعاً: جنس وأعمار الشاكين ١٤
خامساً: مصدر الشكاوى ١٥
سادساً: ورود الشكاوى بحسب الشهور ١٦
سابعاً: مقارنة إجمالي الشكاوى الواردة للوحدة خلال عام ٢٠٢١ مع السنوات السابقة ١٧
القسم الثاني: أعمال وحدة التحقيق الخاصة خلال عام ٢٠٢١ ..... ١٨
أولاً: عدد الشاكين والشهود الذين تم سؤالهم ١٩
ثانياً: عدد المتهمين والمشتبه بهم الذين تم استجوابهم ٢٠
ثالثاً: عدد الشاكين الذين تم عرضهم على شعبة الطب الشرعي والدعم النفسي ٢١
رابعاً: أعمال شعبة الشرطة القضائية ٢٢
القسم الثالث: الشكاوى المحالة للمحاكم المختصة خلال عام ٢٠٢١ ..... ٢٣
أولاً: الإحالة للمحاكم الجنائية ٢٤
ثانياً: الإحالة لإدارة المحاكم العسكرية بوزارة الداخلية لتوقيع الجزاء التأديبي ٢٤
ثالثاً: الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية ٢٥
رابعاً: الجزاءات التأديبية الصادرة من إدارة المحاكم العسكرية ٢٦
القسم الرابع: التدريب وتنمية القدرات ٢٧-٣٠

نبذة عن وحدة التحقيق الخاصة

نبذة عن وحدة التحقيق الخاصة

النشأة والاختصاص

أنشئت وحدة التحقيق الخاصة بموجب قرار النائب العام رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ [١]، وبموجب المادة الرابعة من قرار إنشاءها، فإن اختصاص وحدة التحقيق الخاصة ينحصر في التحقيق والتصرف في ادعاءات التعذيب والإيذاء والمعاملة القاسية، وذلك بتحديد المسئولية الجنائية ضد المسئولين الحكوميين في هذه الوقائع بمن فيهم ذوي المناصب القيادية في ظل مبدأ مسئولية القيادة، وكذلك الإحالة إلى الجهة الإدارية المختصة إذا ما خلصت تحقيقات الوحدة إلى قيام مسئولية تأديبية، لتتخذ تلك الجهة إجراءاتها بشأن توقيع الجزاء التأديبي.

ويمتد اختصاص الوحدة بصدد الدعوى الجنائية في الجرائم موضوع اختصاصها إلى الطعن على الأحكام بالطرق المقررة بقانون الإجراءات الجنائية، وهي الطعن بالاستئناف ثم بالتمييز، وتنبني أسباب طعونها على ما قد يشوب الحكم من خطأ في تطبيق القانون أو قصور في التسبيب أو في الاستدلال.

ووفقاً لطبيعة قرار إنشاء الوحدة وتشكيلها واختصاصاتها؛ فهي جهة قضائية مستقلة ضمن النظام القضائي بالمملكة، وتمثل الضمانة الرئيسية لحماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية، وتعتبر فريدة من نوعها إقليمياً، وإحدى الأجهزة القليلة في العالم التي تباشر التحقيق في مثل تلك الادعاءات.

[١] صدر القرار بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢، ونُشر بالجريدة الرسمية بعددها رقم ٣٠٤١ في ١ مارس ٢٠١٢.

الهيكل التنظيمي للوحدة

يرأس وحدة التحقيق الخاصة عضو نيابة بدرجة محامي عام، ويعاونه عدد من المحققين القضائيين، وقد تم تعيين مستشارين مستقلين داخلي وخارجي لتقديم المشورة في التحقيقات التي تباشرها الوحدة. هذا، ويتشكل الهيكل التنظيمي للوحدة فضلاً عن مكتب رئيسها؛ من ست شعب تخصصية هي: شعبة التحقيق، وشعبة الطب الشرعي والدعم النفسي، وشعبة المعلومات والأعمال الإدارية، وشعبة الشرطة القضائية، وشعبة الاتصال والإعلام، وشعبة شئون المجني عليهم والشهود، ويُمكن إيجاز مهام تلك الشعب على النحو التالي:

شعبة التحقيق

هي الشعبة الرئيسية بوحدة التحقيق الخاصة، وتتكون من محققين متفرغين من أعضاء النيابة العامة من ضمنهم عنصر نسائي، يقومون بإجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتاحة للوقوف على حقيقة الشكاوى وتحديد المسئولية الجنائية فيها، ويتم التحقيق في البلاغات ولو لم تقترن بقرائن أو دلائل جدية. كما يعدون القضايا للتصرف النهائي سواء بالإحالة للمحاكمة الجنائية أو التأديبية، أو التصرف فيها بالحفظ عند انتفاء الجريمة أو ثبوت عدم صحة الادعاء، وهم معنيون بمتابعة الدعاوى المقامة من الوحدة ومباشرتها أمام المحاكم، والطعن في الأحكام إن كان لذلك وجه من القانون أو الواقع، وذلك تحت إشراف ورقابة رئيس الوحدة.

شعبة الطب الشرعي والدعم النفسي

وهي تتألف من طبيبين شرعيين، من بينهما طبيبة شرعية للكشف على المجني عليهن الإناث، فضلاً عن طبيب نفسي. وتختص هذه الشعبة بإجراء الفحوص والكشف الطبي والنفسي على المجني عليهم في القضايا التي تختص بها الوحدة، وإعداد التقارير الفنية اللازمة التي توضح الآثار الإصابية والنفسية، وسبب وكيفية وتاريخ حدوثها، وما إذا كانت حقيقية أم مفتعلة، ومدى إمكان حدوثها وفق تصوير المجني عليه، وإظهار أوجه التشابه في ارتكاب كل منها، وتقديم العلاج الصحي والنفسي للمجني عليهم وتكرار مقابلتهم ومتابعة علاجهم.

شعبة المعلومات والأعمال الإدارية

وتختص بحصر البلاغات في القضايا التي تختص بها الوحدة وإعداد بياناتها وبيانات الضحايا وأسرهم وإعداد الإحصاءات اللازمة عن نسبة كل نوع من الوقائع والجهات المنتسب إليها مرتكبوها، وأوجه التشابه والاختلاف في كيفية وزمان ومكان ارتكابها، ونسبة ما تم انجازه منها، وما تم تقديمه للمحاكمة الجنائية، وما تم الاكتفاء فيه بتوقيع الجزاء التأديبي، وما صدر فيه أمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وما صدر فيما أحيل منها إلى القضاء من أحكام بالإدانة أو البراءة، والأحكام المطعون فيها بالاستئناف أو التمييز وما صدر فيها أحكام باتة، فضلاً عن إعداد غير ذلك من الإحصاءات من خلال برمجيات حاسوبية خاصة بالوحدة.

شعبة الشرطة القضائية

تأكيداً على مبدأ الاستقلالية فيما يتعلق بالأعمال المناطة بالوحدة؛ فقد تم ندب ضابط وعدد من أفراد الشرطة من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال التحقيق والتحري للعمل تحت إشراف وتوجيه ورقابة رئيس الوحدة، ويختصون بالبحث والتحري في جميع الادعاءات التي تعرض على الوحدة وصولا لأشخاص مرتكبيها وتحديد المسئولية عنها، ورصد أية وقائع مما يدخل في اختصاص الوحدة وإخطارها بها، وتنفيذ قرارات الوحدة وما يتم ندبهم للقيام به من مهام في إطار التحقيق، بالإضافة إلى تنفيذ الأحكام.

شعبة الاتصال والإعلام

تتولى هذه الشعبة إجراء الاتصالات اللازمة مع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان للوقوف على أية حالات تدخل ضمن اختصاص الوحدة، وتقوم بمتابعة كافة وسائل الإعلام ومراقبة مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع شبكة المعلومات الدولية لرصد أية وقائع تتعلق بأعمال الوحدة لاتخاذ اللازم بشأنها. كما تقوم بنشر التصريحات والبيانات الصادرة عن الوحدة.

شعبة شئون المجني عليهم والشهود

أنشئت هذه الشعبة ضمن الهيكل الداخلي للوحدة مطلع عام ٢٠٢١، وذلك في إطار التطبيق الفعال للتعديلات التي أدخلها المشرع على قانون الإجراءات الجنائية والخاصة بحماية المجني عليهم والشهود من المخاطر التي قد تحدق بهم، وهي تختص بالتواصل مع المجني عليهم وذويهم والشهود وكل من يدلي بمعلومات في القضايا لتعريفهم بالإجراءات القانونية المتخذة ومجريات سير التحقيقات. كما تقوم بتلقي ودراسة طلبات فرض تدابير الحماية المنصوص عليها بقانون الإجراءات الجنائية، سواء المقدمة للوحدة من الفئات المذكورة، أو المحالة من أعضاء الوحدة المحققين عندما يقفون من خلال التحقيقات على ظروفٍ تدعو لفرض تلك التدابير، ولها اتخاذ ما يُرى من إجراءات للمساهمة في رفع الأضرار النفسية والمادية التي تلحق بالفئات المذكورة.

استراتيجية العمل

على الرغم من أن وحدة التحقيق الخاصة لصفتها القضائية تعتمد في الأساس على ما يرد إليها أو يقدمه إليها ذوي الشأن من شكاوى تتضمن وقائع مما يدخل في اختصاصها، إلا أنها وبالنظر إلى طبيعة مهامها المتعلقة بجانب مهم من حقوق الإنسان؛ لا تكتفي في التصدي للوقائع الماسة بهذه الحقوق بما يقدم إليها بشكل إرادي، بل تأخذ على عاتقها رصد أية وقائع أو ادعاءات تعذيب أو إيذاء أو معاملة قاسية سواء مما يتم نشره وإذاعته بوسائل الإعلام المقروءة والمرئية، أو مما يتداول بمواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت، أو مما قد يرد إلى علمها من أي مصدر آخر،

وتبادر بالتواصل مع ذوي الشأن من المجني عليهم والشهود وكل من لديه معلومات، وتسير في إجراءاتها التحقيقية اللازمة، مستعينة في ذلك بشعبها التخصصية.

وفي مجال التحقيق الجنائي؛ فإن وحدة التحقيق الخاصة تركن إلى عدة مراجع قانونية أساسية؛ هي:

- قانون العقوبات بما ينظمه من الجرائم الواقعة على النفس والتعذيب والاعتداء على الجسم والعرض والتهديد والسب والإهانة، وما يرتبط بها من جرائم سواء في قانون العقوبات أو أي قانون آخر.
- قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بضمانات وإجراءات الاستجواب وسماع الشهود وإصدار الأوامر القضائية وإجراء المعاينات والتصرف في المضبوطات، وكذلك مباشرة الدعوى أمام المحاكم، والطعن في الأحكام وتنفيذها.
- بروتوكول اسطنبول لتقصي وتوثيق ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية.
- تعليمات الوحدة، وهي تعد وثيقة إرشادية وعملية متكاملة، تتألف من ٦٦ مادة، وتقع في ست فصول؛ تتناول على نحو تفصيلي تحديداً لطبيعة الوحدة وأهدافها والسلطات المخولة لها، وبياناً لاختصاصاتها وتشكيلها ومهام أقسامها وشعبها، بالإضافة إلى واجبات أعضاء الوحدة ومنتسبيها، والصفات التي ينبغي أن تتوافر فيهم، ووسائل جمع الأدلة القولية والمادية والفنية، وماهية الإجراءات التي يجب إتباعها في هذا الشأن. وقد تم الاستعانة في وضع هذه التعليمات بأحد الخبراء البارزين لدى الأمم المتحدة، وتم إعدادها على ضوء أحكام القانون والمستحدث من المبادئ القانونية، واستناداً إلى القواعد المقررة ببروتوكول اسطنبول لتقصي وتوثيق ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية. فيما ترتكن في مضمونها إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، وبالأخص اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، والإعلانات والقواعد والمبادئ والتوجيهات والمدونات السلوكية، كمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

التعاون الدولي والتنسيق مع الجهات ذات الصلة

تعمل الوحدة منذ تدشـينها على تعزيز التعاون المشـترك بينها وبين الجهات الحقوقية والرقابية المعنية بسـائر إقليم المملكة، بغية دعم الجهود الوطنية في شـأن القضـاء على كافة أشـكال التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومن أوجه ذلك التعاون مذكرات التفاهم الموقعة عام ٢٠١٣ بين الوحدة وكل من الأمانة العامة للتظلمات، والمؤسـسـة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥، وذلك بشأن التعامل مع الشكاوى ذات الصلة بادعاءات التعذيب وإسـاءة المعاملة، والتي تهدف إلى العمل المشـترك وتسـهيل إجراءات الإبلاغ عن تلك الشـكاوى، وبث الثقة لدى المتضـررين، وسـرعة تبادل المعلومات، وصـولاً إلى تحقيقات فعالة ومنتجة، ولتلافي أية معوقات تحد بأية صـورة كانت من الكشـف عن حقيقة تلك الوقائع والمسئولين عنها.

وعلى صعيد دولي، فقد وقعت وحدة التحقيق الخاصة اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسـتهدف تعزيز قدرات الوحدة للقيام بدورها وفقاً للمعايير الدولية، وقد زار الوحدة بناءً على تلك الاتفاقية عدد من الخبراء الدوليين في مجالات ذات صـلة سـاهموا في تطوير العمل. كما تمكنت الوحدة من خلال الاتفاقية أيضاً من الاطلاع والاستفادة من تجارب بعض الأجهزة النظيرة في دول مختلفة، وذلك جميعه بهدف الوصول إلى أعلى درجات الكفاءة.

القسم الأول:

الشكاوى الواردة لوحدة التحقيق الخاصة خلال عام ٢٠٢١

أولاً: مجموع الشكاوى الواردة للوحدة خلال عام ٢٠٢١

(٦٧) شكوى.

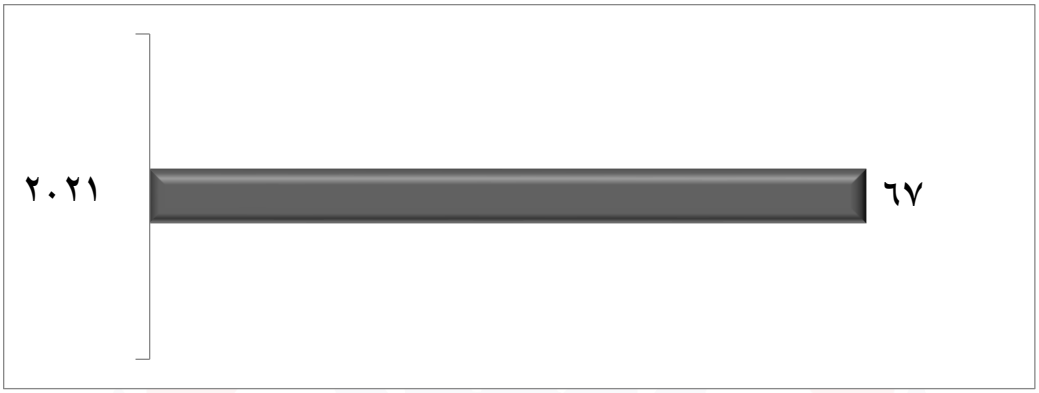

ثانياً: تصنيف الشكاوى

تنوعت الادعاءات الواردة بالشكاوى ما بين:

- إساءة المعاملة
- التعذيب
- استخدام القوة المفرطة

ثالثاً: جنسيات الشاكين

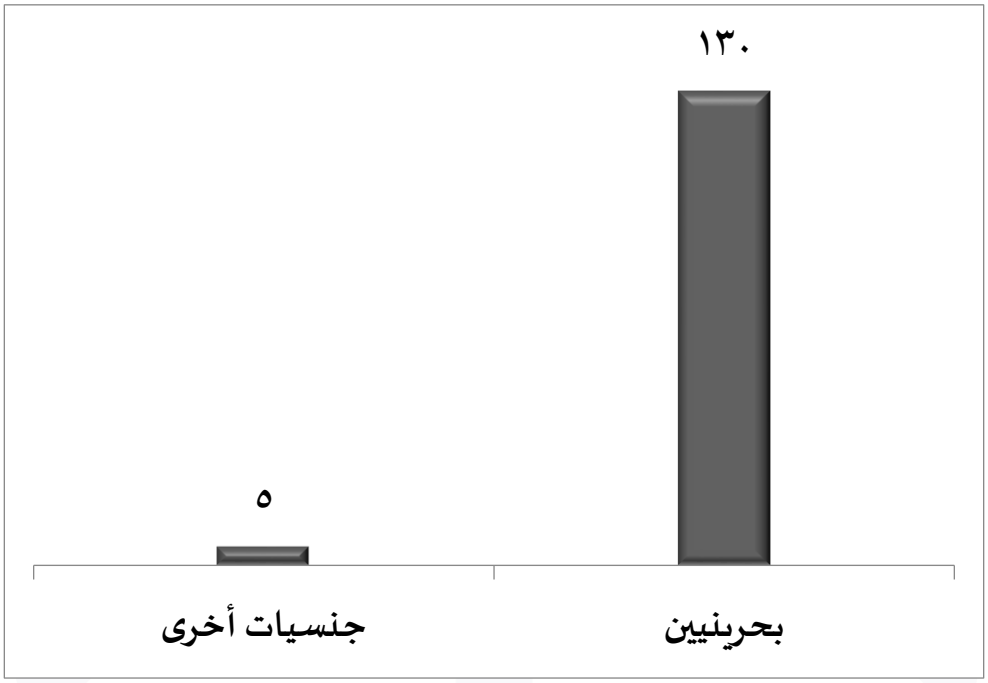

رابعاً: جنس وأعمار الشاكين

الجنس	عدد الذكور: ١٣٠	عدد الإناث: ٥
العمر		عدد الأشخاص
	أصغر من ١٨	١٨
	١٨ وما فوق	١١٧
	الإجمالي	١٣٥

خامساً: مصدر الشكاوى

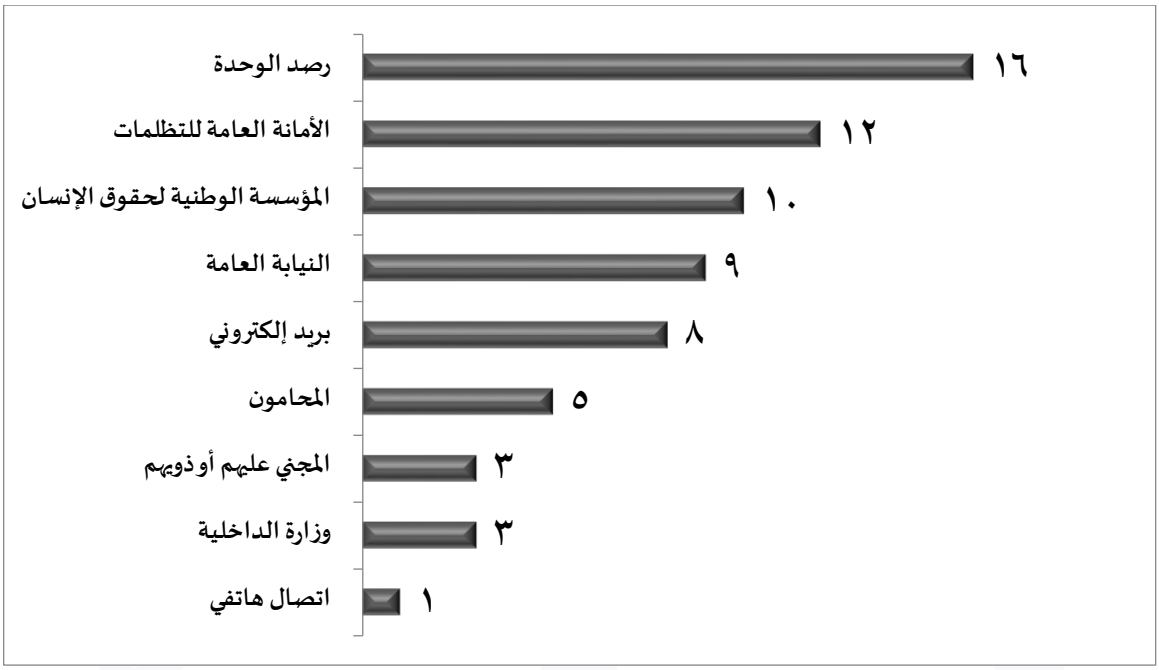

جهات ورود الشكاوى	العدد
رصد الوحدة[٢]	١٦
الأمانة العامة للتظلمات	١٢
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	١٠
النيابة العامة	٩
بريد إلكتروني	٨
المحامون	٥
المجني عليهم وذويهم	٣
وزارة الداخلية	٣
اتصال هاتفي	١
الإجمالي	**٦٧**

[٢] وسائل الرصد هي: مواقع التواصل الاجتماعي، تقارير منظمات دولية، تقارير مقررين مجلس حقوق الإنسان.

سادساً: ورود الشكاوى بحسب الشهور

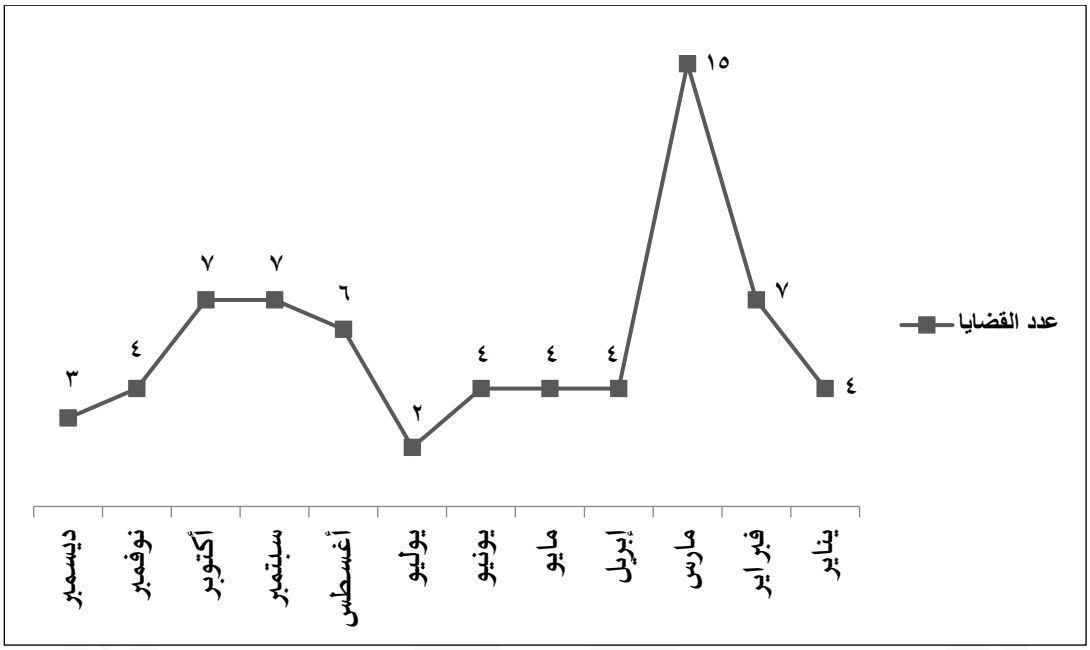

الشهر	عدد القضايا
يناير	٤
فبراير	٧
مارس	١٥
إبريل	٤
مايو	٤
يونيو	٤
يوليو	٢
أغسطس	٦
سبتمبر	٧
أكتوبر	٧
نوفمبر	٤
ديسمبر	٣
الإجمالي	٦٧

سابعاً: مقارنة إجمالي الشكاوى الواردة للوحدة خلال عام ٢٠٢١ مع السنوات السابقة

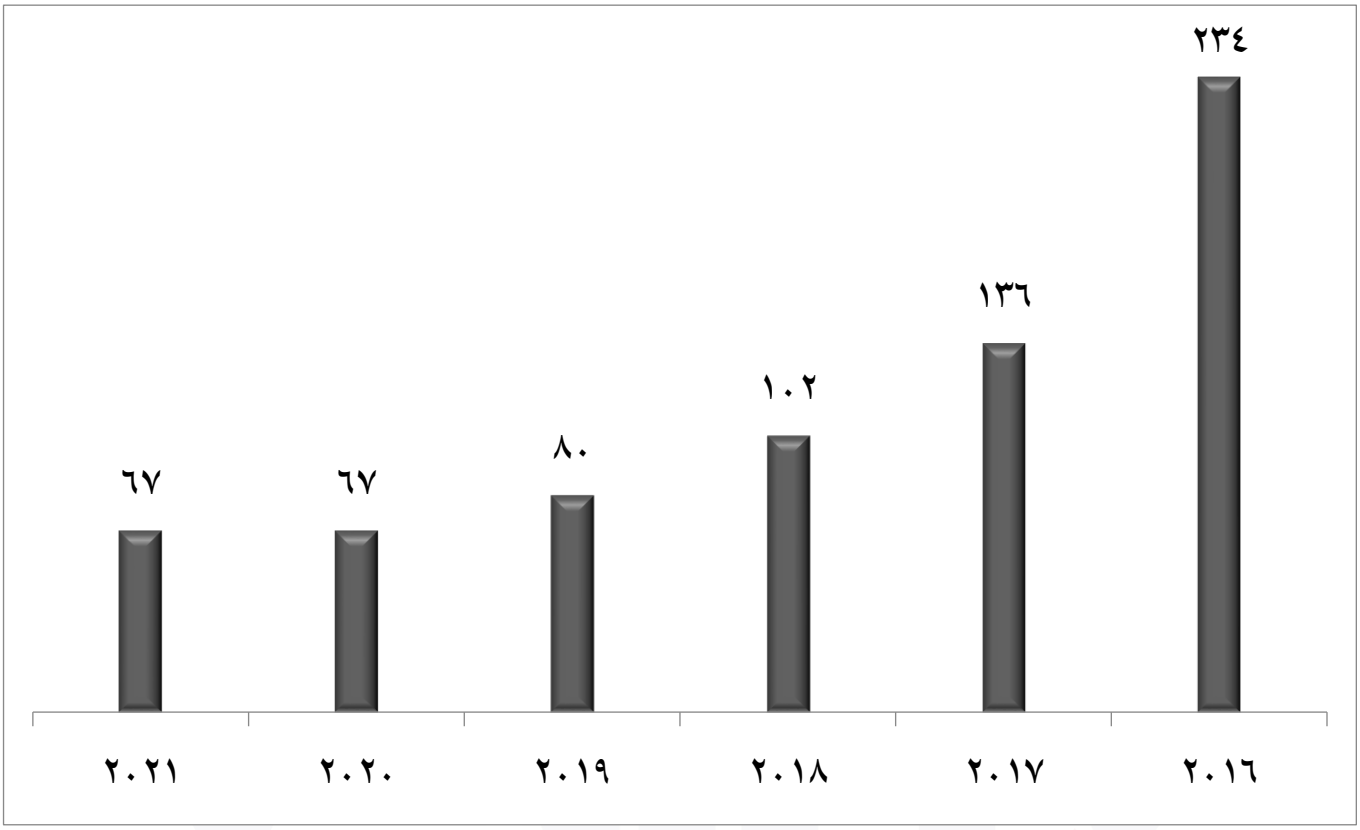

ويلاحظ انخفاض معدلات الشكاوى عن عام ٢٠١٦ بنسبة ٧١٪، واستقرار معدلات الشكاوى في العامين الماضيين.

القسم الثاني:

أعمال وحدة التحقيق الخاصة خلال عام ٢٠٢١

أولاً: عدد الشاكين والشهود الذين تم سؤالهم

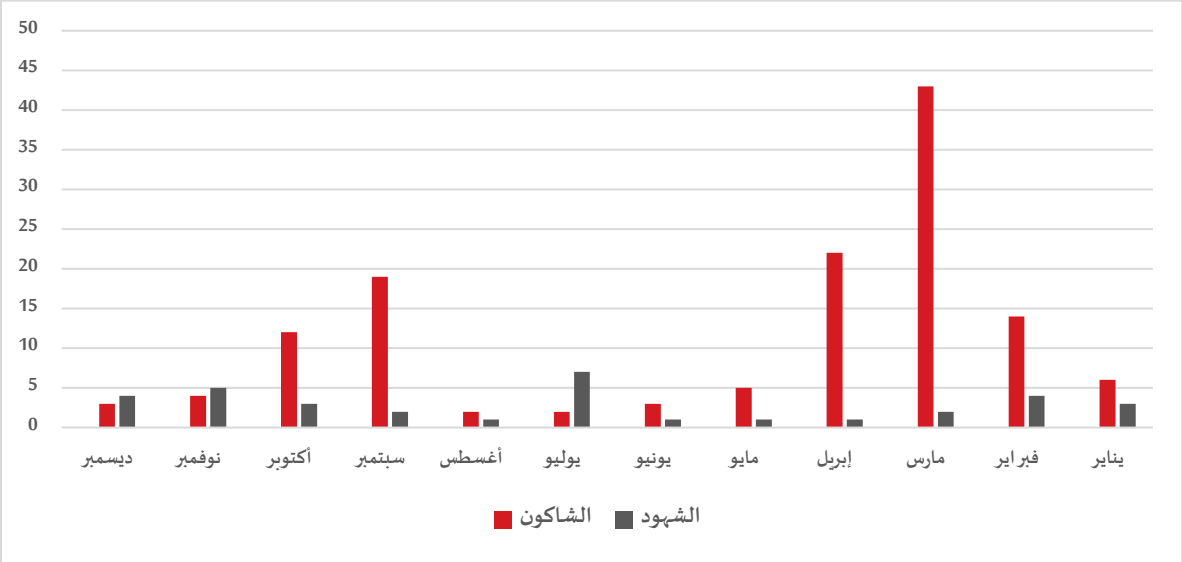

الشهر	الشاكون	الشهود
يناير	٦	٣
فبراير	١٤	٤
مارس	٤٣	٢
إبريل	٢٢	١
مايو	٥	١
يونيو	٣	١
يوليو	٢	٧
أغسطس	٢	١
سبتمبر	١٩	٢
أكتوبر	١٢	٣
نوفمبر	٤	٥
ديسمبر	٣	٤
الإجمالي	**١٣٥**	**٣٤**

ثانياً: عدد المتهمين والمشتبه بهم الذين تم استجوابهم

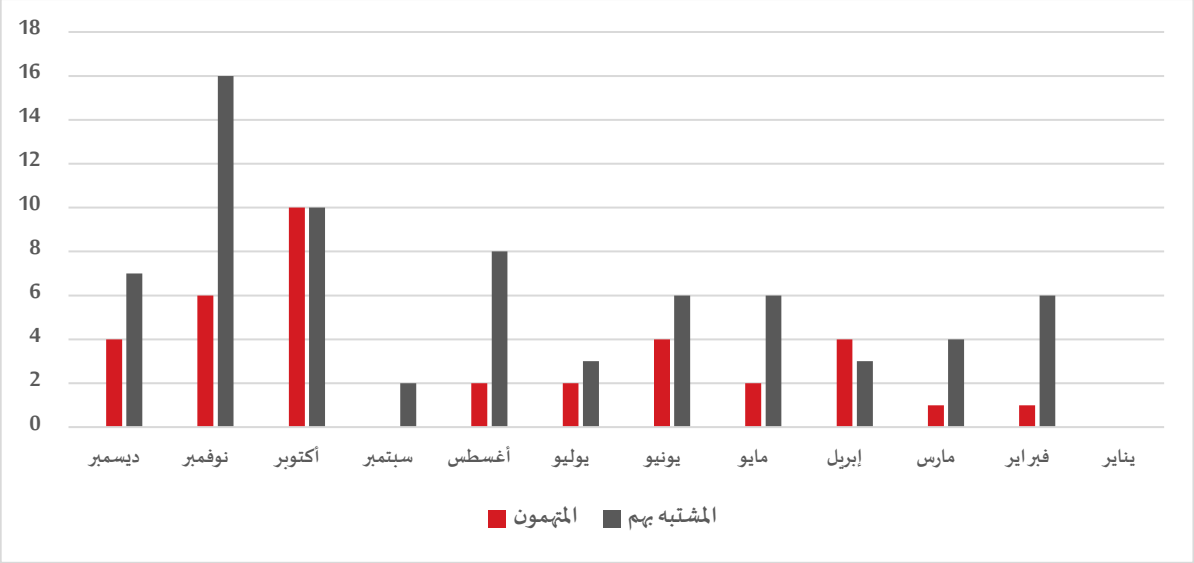

الشهر	المتهمون	المشتبه بهم
يناير	٠	٠
فبراير	١	٦
مارس	١	٤
إبريل	٤	٣
مايو	٢	٦
يونيو	٤	٦
يوليو	٢	٣
أغسطس	٢	٨
سبتمبر	٠	٢
أكتوبر	١٠	١٠
نوفمبر	٦	١٦
ديسمبر	٤	٧
الإجمالي	٣٦	٧١

ثالثاً: عدد الشاكين الذين تم عرضهم على شعبة الطب الشرعي والدعم النفسي

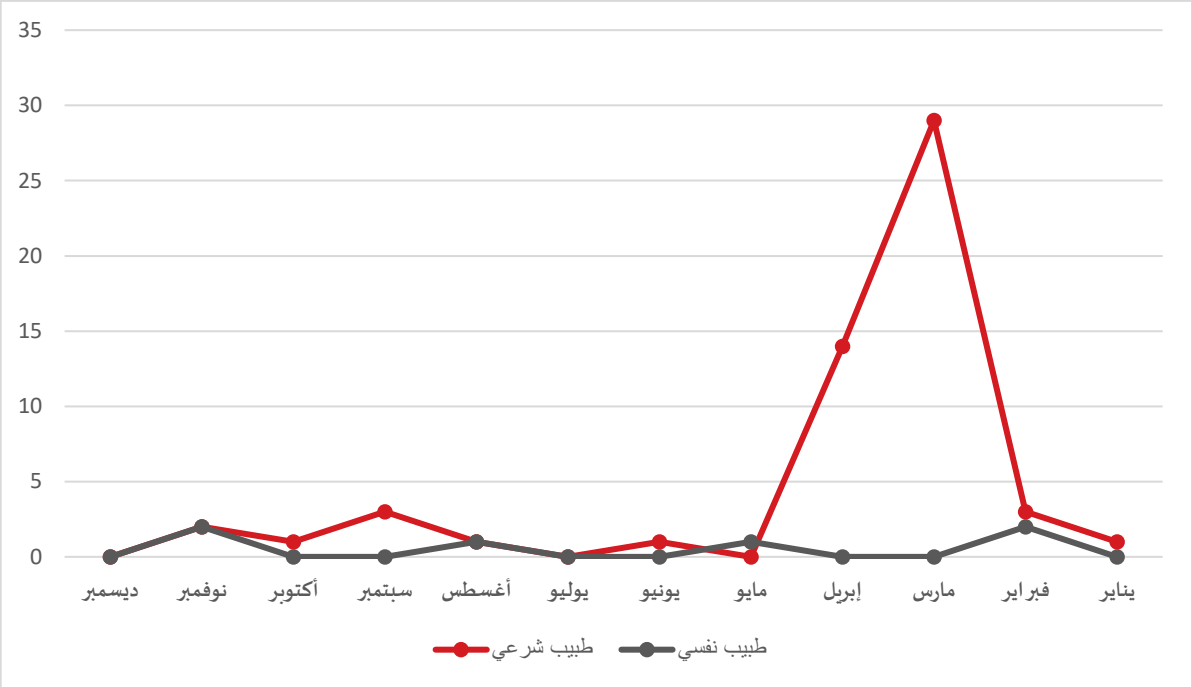

الشهر	الطب الشرعي	الطب النفسي
يناير	١	٠
فبراير	٣	٢
مارس	٢٩	٠
إبريل	١٤	٠
مايو	٠	١
يونيو	١	٠
يوليو	٠	٠
أغسطس	١	١
سبتمبر	٣	٠
أكتوبر	١	٠
نوفمبر	٢	٢
ديسمبر	٠	٠
الإجمالي	٥٥	٦

رابعاً: أعمال شعبة الشرطة القضائية

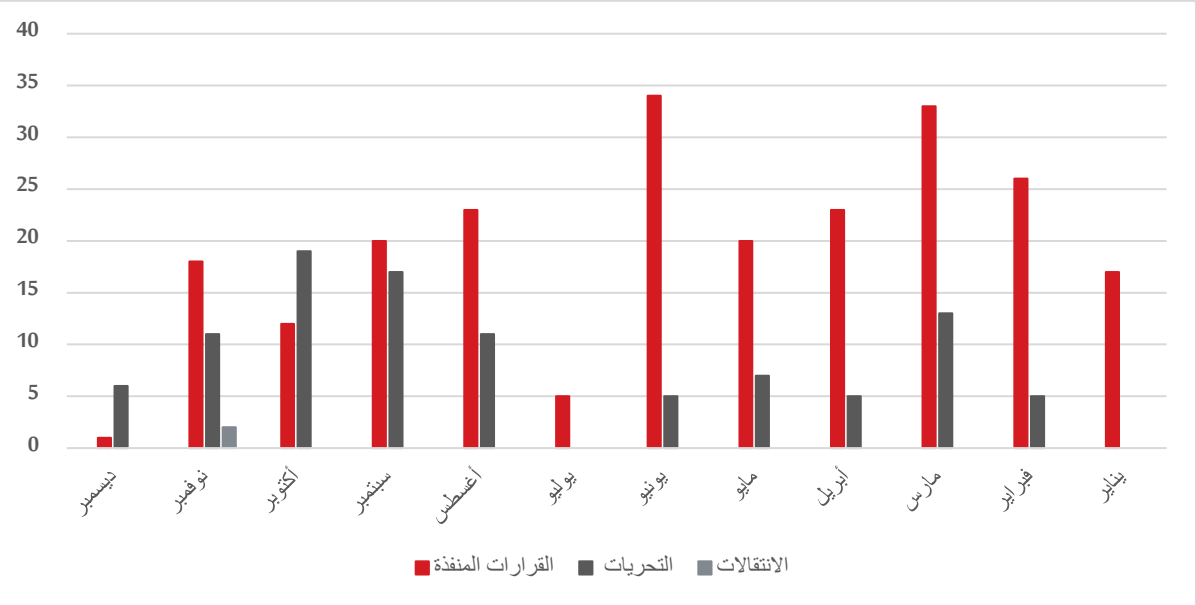

الشهر	القرارات المنفذة	التحريات	الانتقالات
يناير	١٧	٠	٠
فبراير	٢٦	٥	٠
مارس	٣٣	١٣	٠
أبريل	٢٣	٥	٠
مايو	٢٠	٧	٠
يونيو	٣٤	٥	٠
يوليو	٥	٠	٠
أغسطس	٢٣	١١	٠
سبتمبر	٢٠	١٧	٠
أكتوبر	١٢	١٩	٠
نوفمبر	١٨	١١	٢
ديسمبر	١	٦	٠
الإجمالي	**٢٣٢**	**٩٩**	**٢**

القسم الثالث:

الشكاوى المحالة للمحاكم المختصة خلال عام ٢٠٢١

أولاً: الإحالة للمحاكم الجنائية

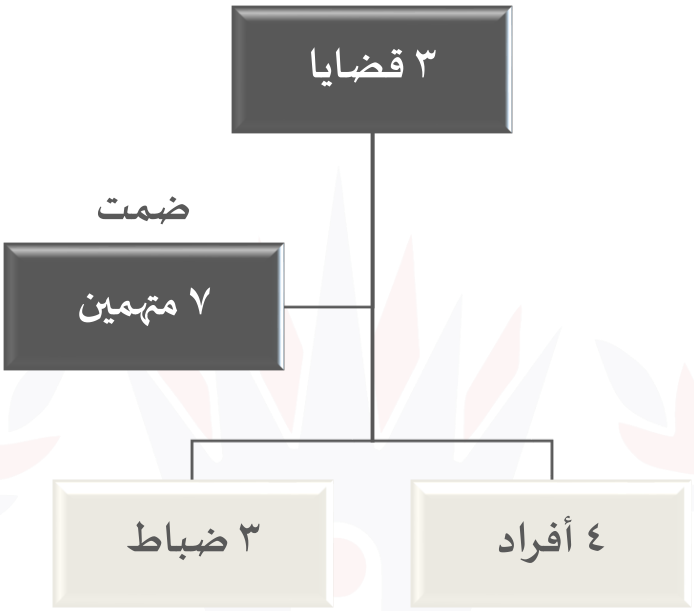

ثانياً: الإحالة لإدارة المحاكم العسكرية بوزارة الداخلية لتوقيع الجزاء التأديبي

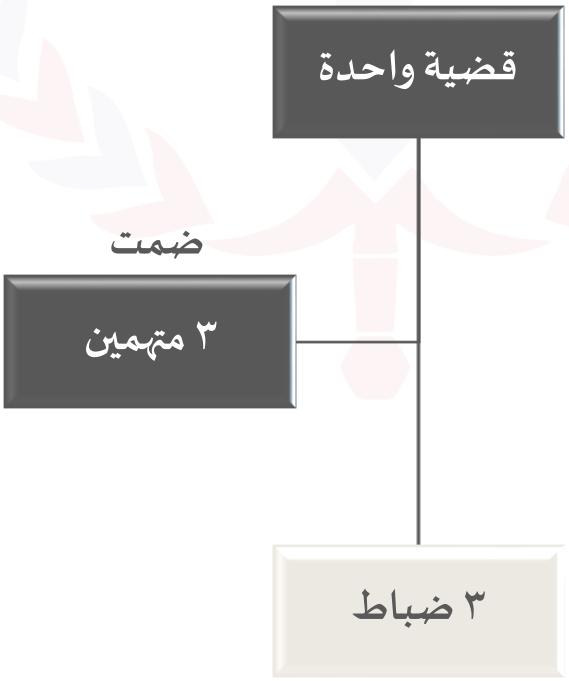

ثالثاً: الأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية

التسلسل	التهمة	عدد المتهمين	المحكمة وتاريخ الحكم	الحكم
١	الاعتداء على سلامة جسم الغير	٣	الصغرى الجنائية ٢٠٢١/٠٤/١٥ الاستئناف ٢٠٢١/٠٧/٢٩	حضورياً للمتهمين الأول والثاني بالحبس لمدة شهر وكفالة ٥٠٠ دينار لوقف التنفيذ، وتغريم المتهم الثالث مائة دينار عما أسند إليه. قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.
٢	الاعتداء على سلامة جسم الغير	١	الصغرى الجنائية ٢٠٢١/٠٧/٠٨ الاستئناف ٢٠٢١/٠٨/٠٢	حضورياً اعتبارياً حبس المتهم لمدة ستة أشهر وكفالة ٥٠٠ دينار لوقف التنفيذ. قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المستأنف مبلغ ٥٠ دينار وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات.

رابعاً: الجزاءات التأديبية الصادرة عن إدارة المحاكم العسكرية

تلقت الوحدة من إدارة المحاكم العسكرية بوزارة الداخلية جزاءات تأديبية صادرة في خمس قضايا مختلفة ضد تسعة من أعضاء قوات الأمن العام، سبق للوحدة وأن أمرت بإحالتهم إلى إدارة المحاكم العسكرية لتوقيع الجزاء التأديبي المناسب عليهم، وقد تنوعت الجزاءات التأديبية ما بين:

إنهاء الخدمة

إنذار شفوي

إنذار كتابي

خصم من الراتب

التوبيخ واللوم

القسم الرابع:

التدريب وتنمية القدرات

إيماناً من الوحدة بأهمية التدريب في الارتقاء بمنظومة العدالة الجنائية، فقد حرصت منذ البداية على تنمية قدرات المحققين وإكسابهم الخبرات اللازمة من خلال الاطلاع على التجارب الناجحة للأجهزة النظيرة في العديد من الدول، إضافة إلى المشاركة في الندوات العلمية والعملية والالتقاء بخبراء دوليين في مجالات حقوق الإنسان والتحقيق في الادعاءات المماثلة، وقد تم ذلك من خلال تفعيل شراكات الوحدة مع الجهات الوطنية والدولية، وهو ما أثمر عن عقد ٢٠ برنامج وفعالية تدريبية وتثقيفية خلال السنوات السابقة، لعل أبرزها المؤتمر الدولي الذي نظمته الوحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان (حماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية)، والذي يعد الأول من نوعه في مجال حماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية، وباشتراك عدد من القضاة وأعضاء النيابة العامة، وخبراء دوليين في القانون وحقوق الإنسان من كل من المملكة المتحدة، وجمهورية إيطاليا، ومملكة إسبانيا، ورؤساء وممثلي المؤسسات والأجهزة المعنية بالمملكة، وأعضاء من السلطات القضائية بدول مجلس التعاون الخليجي، وقد استعرض المؤتمر جهود مملكة البحرين التشريعية والمؤسسية في حماية حقوق الإنسان، ودور المؤسسات الرقابية في تعزيز الحماية وأثر ذلك جميعه في منظومة العدالة الجنائية، كما تم عرض التجارب الدولية في هذا المجال.

وقد أشاد المشاركون في المؤتمر بجهود مملكة البحرين في حماية حقوق الإنسان والتي يعبر عنها دستورها وتعكسه تشريعاتها المتفقة مع المواثيق والعهود الدولية، وكذلك بالنتائج التي حققتها مؤسساتها في هذا الشأن، وأجمع المشاركون في المؤتمر على تعميم تجربة الآليات الوطنية البحرينية المعنية بحقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية، وتعزيز التكامل بين الأجهزة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية عن طريق التواصل الدائم بينها، وتبادل الخبرات في مجال التقصي والتوثيق لجرائم التعذيب أو إساءة المعاملة. كما أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة على أن البحرين كانت سباقة في إنفاذ الاتفاقيات الدولية، وتمثل ذلك في إنشائها جهات مستقلة من بينها وحدة التحقيق الخاصة التي تعتبر تجربة فريدة إقليمياً ودولياً، كما أشاد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجهود مملكة البحرين في مجال حماية حقوق الإنسان وبتطور وحدة التحقيق الخاصة، ودعا إلى تعميم تجربة البحرين في إنشاء مؤسسات وطنية معنية بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي، وانتهى المؤتمر إلى عدة توصيات من بينها، تعميم نظام المؤسسات التخصصية الذي انتهجته مملكة البحرين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية.

وخلال عام ٢٠٢١ عقدت الوحدة خمسة برامج تدريبية، وذلك على النحو التالي:

١ مارس: محاضرة افتراضية عن إنشاء واختصاصات وحدة التحقيق الخاصة والمعايير الدولية المتبعة في عملها بالتعاون مع هيئة التشريع والرأي القانوني.

٩-١٠ مارس: ورشة عمل افتراضية حول مبادئ التحقيق المستقل، قدمها خبراء من المكتب المستقل لسلوك الشرطة في بريطانيا، وهي تنظيم مشترك بين الوحدة والأمانة العامة للتظلمات، بالتعاون مع السفارة البريطانية بمملكة البحرين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣١ أغسطس: محاضرة افتراضية عن إنشاء واختصاصات وحدة التحقيق الخاصة والمعايير الدولية المتبعة في عملها لأعضاء مجلس الشورى.

٧ أكتوبر: محاضرة افتراضية عن إنشاء واختصاصات وحدة التحقيق الخاصة والمعايير الدولية المتبعة في عملها لأعضاء مجلس النواب.

٢٨ نوفمبر: ورشة عمل تفاعلية عن آليات التحقيق المستقل، وهي تنظيم مشترك بين الوحدة والأمانة العامة للتظلمات، عقدت على مدار أسبوع بدءً من ٢٨ نوفمبر، بمعهد الدراسات القضائية والقانونية، وذلك بالتعاون مع سفارة المملكة المتحدة بالبحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحضور أعضاء من الجهات المنظمة ومن إدارة التدقيق والتحريات الداخلية بوزارة الداخلية.